Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

التقييم السريع للمدينة

حلب

2014

نظرة عامة

مدينة حلب حاضرة سورية الكبرى، إذ يعيش فيها ما يزيد عن 3 مليون نسمة (2011)، وهو ما يشكل 25% من مجموع سكان المدن. ولقد تمتعت المدينة بدورٍ بارز على الصعد الاقتصادية، كونها مركز الصناعة والتجارة الشمالي، مستفيدةً من روابط تجارية تاريخية مع المدن المجاورة لها شمالاً وشرقاً. وبالرغم من أن 40% من سكان المدينة كانوا يعيشون في مناطق سكن عشوائية، إلا أن المدينة كانت تشهد نهضةً اقتصادية وتنموية جعلتها جاذباً للهجرة الداخلية من الأرياف؛ لقد كانت حلب مستقبل الهجرات الداخلية الأكبر في البلاد، سواءً من ريفها المحيط أو من الإقليم الشرقي السوري.

منذ بدء الأزمة، استقطبت المدينة النازحين من المحافظات كافة، وتحديداً من حمص والرقة ودير الزور. إلا أنه ومع اشتداد الأزمة في حلب نفسها نهاية العام 2012، بدأت حالة استقطاب النازحين بالانعكاس إلى موجة نزوحٍ مصدرها حلب، حيث بدأ السكان بالنزوح إلى المحافظات والأقاليم المجاورة.

- من بين سكان حلب البالغ عددهم 3.08 مليون (العام 2013)، يقدر بأن ما يزيد عن 1.72 مليون نسمة قد نزح بالفعل من مسكنه بحلول تشرين الثاني 2013؛ غادر من بينهم 53% المدينة بصورة نهائية (متوجهين بصورة أساسية إلى مدن الساحل السوري ودول اللجوء المجاورة)، بينما نزح 47% ضمن مدينة حلب، وباتوا يشكلون 38% من سكان حلب اليوم. (OCHA، تشرين الثاني 2013)
- انعكست الأزمة على أحياء المدينة وسكانها بصورةٍ حاسمة، إذ يقدر هذا التقييم أن ما لا يقل عن 302.000 منزل قد تضررت بصورةٍ كلية أو جزئية، وهو ما يشكل 52% من مجمل مساكن المدينة في العام 2011. أفضى ذلك إلى أكبر معدل نزوحٍ شهدته المدن السورية بتأثيرٍ من الخسائر القياسية التي عانى منها قطاع السكن.
- توصل هذا التقييم إلى أن 21 حياً من أحياء المدينة قد توقفت فعاليته العمرانية، وباتت عملية استعادة هذه الأحياء مشروطةٍ بعملياتٍ إعمارٍ واسعة النطاق، بينما يعمل بفعالية عمرانية جزئية 53 حياً، وبصورةٍ تقتضي عمليات إصلاح كبيرة للمباني والبنية التحتية. إلا أن هذه الأحياء مازالت توفر لكثير من سكانها ملاذاً مقبولاً، بل إن البعض منها يستقبل النازحين من المناطق الأكثر تضرراً.
- من جهةٍ أخرى، ما يزال 40 من أحياء المدينة تعمل بكفاءة عمرانية، نتيجة توفر الإدارة الحكومية فيها ومستويات الأمان الجيدة التي تتمتع بها. إلا أن تحول هذه الأحياء إلى الوجهة الأساسية للنزوح ضمن المدينة ألقى بظلاله على مستوى الخدمات، وغيّر جذرياً واقع المنطقة السكني، بالنسبة للنازحين ولمضيفيهم على حدٍّ سواء.

استعراض حلب ما قبل الأزمة

المحافظة: حلب

المدينة/البلدية: مدينة حلب مركز المحافظة

عدد الأحياء ضمن المدينة: 125

مناطق السكن العشوائي: 22 منطقة

الأنشطة الاقتصادية الأساسية: نشاط صناعي فاعل عبر القطاع الخاص، السياحة المعتمدة على التراث الثقافي، التجارة.

الدور الاستراتيجي: مدينة مسيطرة في شمال سورية، تربط مدن الساحل بالإقليم الشرقي السوري، وتوفر لسورية معبراً حيوياً على المحور الجنوبي الشمالي، الذي يربط التجارة العربية والسورية بالدول الأوربية عبر تركيا.

طابع المدينة العام: واحدة من أعرق مدن العالم وأكثرها غنىً بالتراث والمعالم الأثرية، مع امتدادات واسعة للعمران الحديث بنوعية عمرانية هي الأرقى على المستوى السوري.

الاعتبارات الديموغرافية:

السكان: 2.8 مليون نسمة (المكتب المركزي للإحصاء، 2011)

معدل النمو السكاني: 2.8% (أعلى بمقدار 0.36 من معدل النمو السكاني الوطني)

نسبة سكان المدينة الحضر إلى سكان ريف المحافظة: 62%

WASH المياه والصرف الصحي والنظافة العامة:

نقل المياه بالشبكات: 94% من المنازل مزودة بالمياه عبر الشبكات المحسنة (بطاقة تزويد تبلغ 18 ساعة/ يوم). وحوالي 98% من المنازل ترتبط بمنظومة الصرف الصحي (المكتب المركزي للإحصاء، 2009).

استعمالات الأراضي في مدينة حلب وتوزع أحياء المدينة

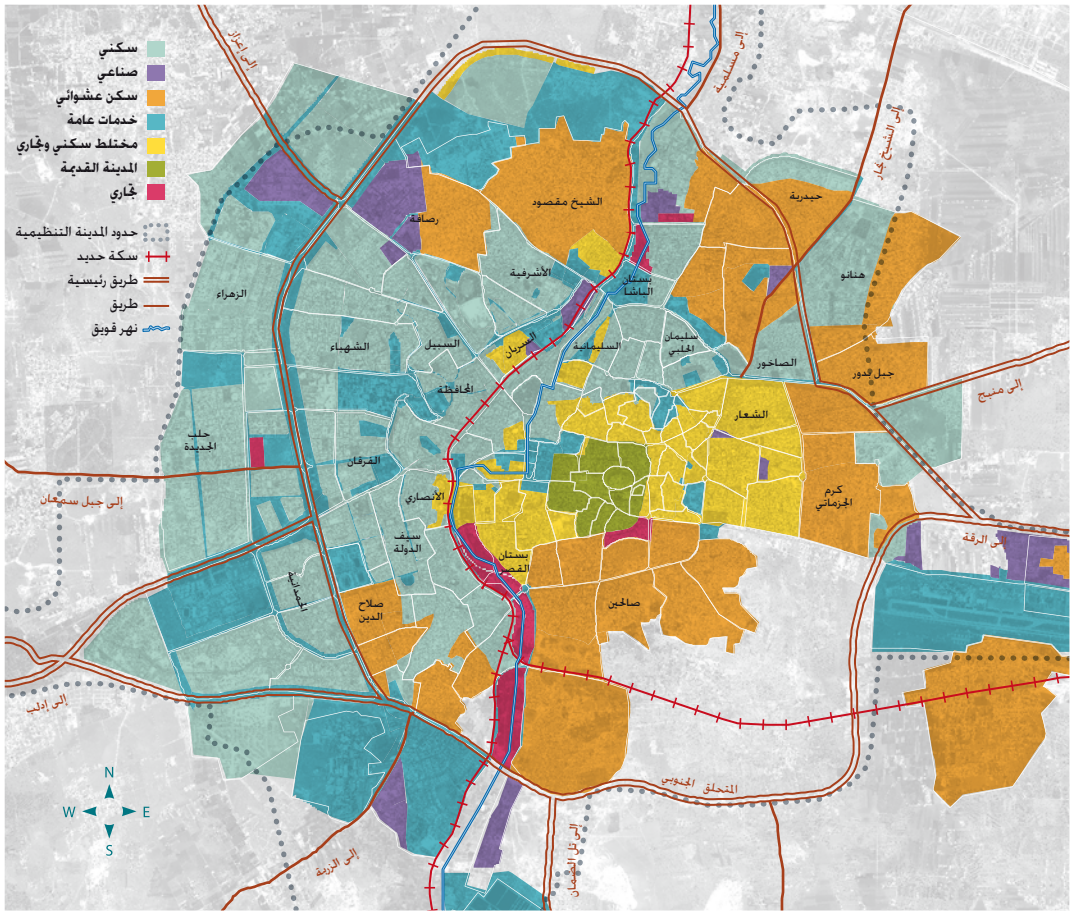

يمثل ضخ المياه عبر قناة استجرار من مياه الفرات مصدر مياه الشرب الرئيسي (90%)، بالإضافة لعدد من الآبار في محيط المدينة.

تمتع الأداء البلدي لمدينة حلب بكفاءة عالية، وساهم القطاع الخاص المحلي في الكثير من قطاعات الإدارة البلدية، حيث أن معظم عمليات جمع النفايات والنظافة العامة كانت تتم عبر القطاع الخاص، بالإضافة إلى إسهامات مشابهة له في مجال إشادة وإدارة المرافق العامة.

الصحة:

وفيات الأطفال: 56 حادثة وفاة لكل 1000 ولادة.

الولادات المرعية طبياً: 96% ولادة

69% من الأطفال بعمر 23-12 شهر تلقوا اللقاحات الأساسية المحصنة من أمراض الأطفال. (مسح واقع الصحة الأسرية، 2009)

الكهرباء:

99.7% من المنازل تزود بالكهرباء من الشبكة العامة (ساعة التزويد الوسطية: 23.2 ساعة/يوم). (مسح الفقر متعدد الأبعاد، 2006)

الاتصالات:

يتوفر في حلب خدمة دولية للنقل الجوي ومطار دولي، بالإضافة لدور المدينة الحيوي كعقدة للبنية التحتية الطرقية والسككية. كما تتوفر في المدينة شبكة موسعة للهاتف توفر ما يعادل خط أرضي واحد لكل 5 أفراد، مع خدمة عالية الكفاءة للحزمة العريضة. (وزارة الاتصالات، تقرير ITU، 2010)

التعليم:

97.5% من الأطفال بين 11-6 سنة ملتحقون بالتعليم، إلا ان نسبة التسرب تجاوزت 9.5% (2011)

معدل الأمية (15+): 20.2%

عدد مدارس التعليم الأساسي: العامة/ 3.300، الخاصة/ 72، الأونروا (للاجئين الفلسطينيين)/11 (المكتب المركزي للإحصاء، 2010)

الاقتصاد:

معدل البطالة: 7.6% (المكتب المركزي للإحصاء، 2011)

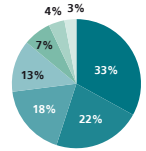

النشاط السياحي:

من خلال مدينة حلب القديمة المسجلة على لائحة UNESCO للتراث العالمي، يمثل سوق المدينة القديمة أكبر سوق ممتد في العالم.

الصناعة:

تمثل حلب المدينة السورية الرائدة في مجال الصناعات التحويلية؛ ولا سيما صناعة الأنسجة والألبسة، الكيماويات، والصناعات الغذائية والدوائية، والهندسية. كما أن مدينة الشيخ نجار الصناعية هي أكبر المدن الصناعية المتكاملة سورياً (بمساحة 4.412 هكتار، وعدد معامل منتجة: 963/ وزارة الإدارة المحلية، 2011)، يضاف لها عدد من المناطق الصناعية النشطة في محيط المدينة (بليرامون، جبرين والراموسة)

معدل الإنفاق الأسري:

متوسط الإنفاق الشهري للمنزل بلغ 32.000 ألف ليرة سورية (680 دولار بالأسعار الثابتة/ المكتب المركزي للإحصاء/2010)

السكن والمساكن: توفر في حلب ما يقارب 582.000 وحدة سكنية غالبيتها من المساكن متعددة الطوابق بنسبة 64%، يضاف لها 10% من المنازل العربية (فناء داخلي) وتتركز في المدينة القديمة والأحياء التقليدية المجاورة لها. يتواجد 45% من مساكن المدينة ضمن 22 منطقة عشوائية.

عدد المساكن في مدينة حلب، 2011 (تقديرات المكتب المركزي للإحصاء)

8% من سكان حلب يمتلكون مساكنهم، من بينهم 61% فقط يمتلكون أوراق ملكية نظامية، بينما يمتلك الباقون إثباتات مختلفة لحيازاتهم تتفاوت بين العقود البينية والكاتب بالعدل والطابو الزراعي، بينما تبلغ نسبة المنازل المؤجرة 10.5%

استعمالات الأراضي في مدينة حلب

- تشمل المدينة على ما يعادل 9.989 هكتار من استعمالات الأراضي المكثفة، من أصل 11.500 هكتار تمثل المساحة التنظيمية للمدينة
- تشغل المساحة السكنية المنظمة ما يعادل 47% من مجمل استعمالات الأراضي، بينما تغطي الاستعمالات المختلطة السكنية والتجارية ما يعادل 9%، لكن بإضافة مساحة المدينة القديمة (المختلطة بدورها سكنياً وتجارياً) تصبح المساحات التجارية المختلطة 13% من المساحة العمرانية.
- تشكل مناطق السكن العشوائي ما مجموعه 32% من المساحة، لكنها توفر مكان العيش لما يعادل 47% من السكان. (المخطط)
- تتفاوت الكثافة السكانية بشدة بين مناطق المدينة، حيث ترتفع في مناطق السكن العشوائي إلى ما يزيد عن 300 نسمة/ هكتار، مقارنة بمناطق السكن المنظم التي لا تزيد فيها الكثافة السكانية عن 200-110 نسمة/ هكتار. (الخارطة)

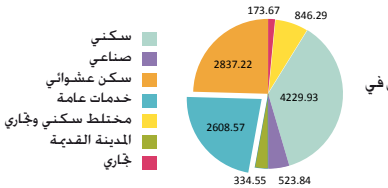

استعمالات الأراضي في مدينة حلب

الأضرار في المباني السكنية ضمن المدينة

يقدر هذا التقييم أن ما يزيد عن 302.000 وحدة سكنية قد خرجت عن الخدمة (نهاية العام 2013)، أي ما يشكل 52% من مجمل مساكن المدينة في العام 2011. وقد ساهم ذلك بشكل أساسي في دفع السكان للنزوح، حيث أن 70% من النازحين قد خسروا الأساس الفيزيائي لمساكنهم (بمستوى ضرر كلي أو جزئي).

تتركز الأضرار في الأحياء الشرقية والجنوبية من المدينة، وهو بمعظمها مناطق مرتفعة الكثافة السكانية وتختلط فيها الوظائف السكنية بالصناعية والتجارية. كما أن كافة مناطق السكن العشوائي في المدينة قد تعرضت لأضرار كبيرة (متضرر بشدة أو جزئياً)، مما يعني أن الفئات السكانية الأكثر فقراً وضعفاً في مقاومة الظروف القاهرة كان لها النصيب الأكبر من تلقي الأضرار.

يشمل الضرر أيضاً قلب المدينة المكون من أحياء المدينة القديمة والأحياء التقليدية المحيطة بها، وهي بدورها أحياء مرتفعة الكثافة السكانية وذات فعالية كبيرة على المستوى الاقتصادي قبل الأزمة.
أما مناطق غربي المدينة، فلم تتأثر بشكل ملموس من حيث مستوى الضرر، ومن حيث مساحة الضرر. يستخلص هذا التقييم أن: (الخارطة)، (المخطط)

تصنيف أحياء المدينة بحسب مستوى الضرر

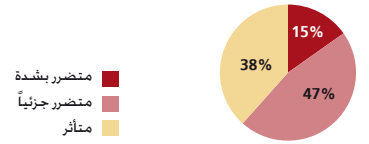

- 21 حياً من أحياء المدينة قد تضرر بشدة (أي أن معظم المباني فيه مدمرة أو باتت خطرة إنشائياً)
- 58 حياً قد تضرر بصورة جزئية (أضرار شديدة في نطاقات أو كتل عمرانية محدودة، بينما باقي المباني تبقى مأهولةً أو تم إصلاحها)
- 48 حياً تأثر بصورة محدودة من حيث الضرر (أي أضرار محدودة للغاية أو دون أضرار مسجلة)

تشير التقارير مؤخراً (نهاية كانون الأول/ يناير بداية شباط/ فبراير) إلى تغير في واقع الأضرار في عدد من أحياء المدينة. إلا أن تتبع الأوضاع في المدينة التي رصدها هذا التقييم يتوقف عند نهاية العام 2013. سيتم تحديث البيانات الخاصة بمناطق الضرر وحركة النزوح دورياً من خلال لقطة شهرية ينشرها برنامج "الموئل".

تركز الأضرار بحسب الوظائف العمرانية (استعمالات الأراضي)

لدى تفحّص نسب الأضرار مقارنةً بالوظائف العمرانية للمدينة، توصل هذا التقييم إلى أن الوظائف السكنية في المدينة كان لها النصيب الأكبر من الضرر، حيث: (المخطط)

النسبة المئوية لمستوى الضرر بحسب استعمالات الاراضي، كانون الأول/ ديسمبر 2013

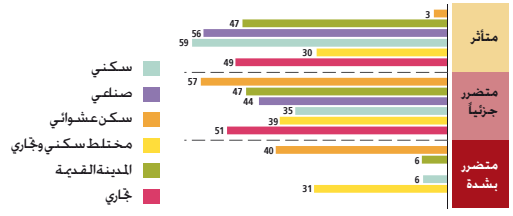

توزع مستويات الأضرار على أحياء مدينة حلب (كانون الأول/ ديسمبر 2013)

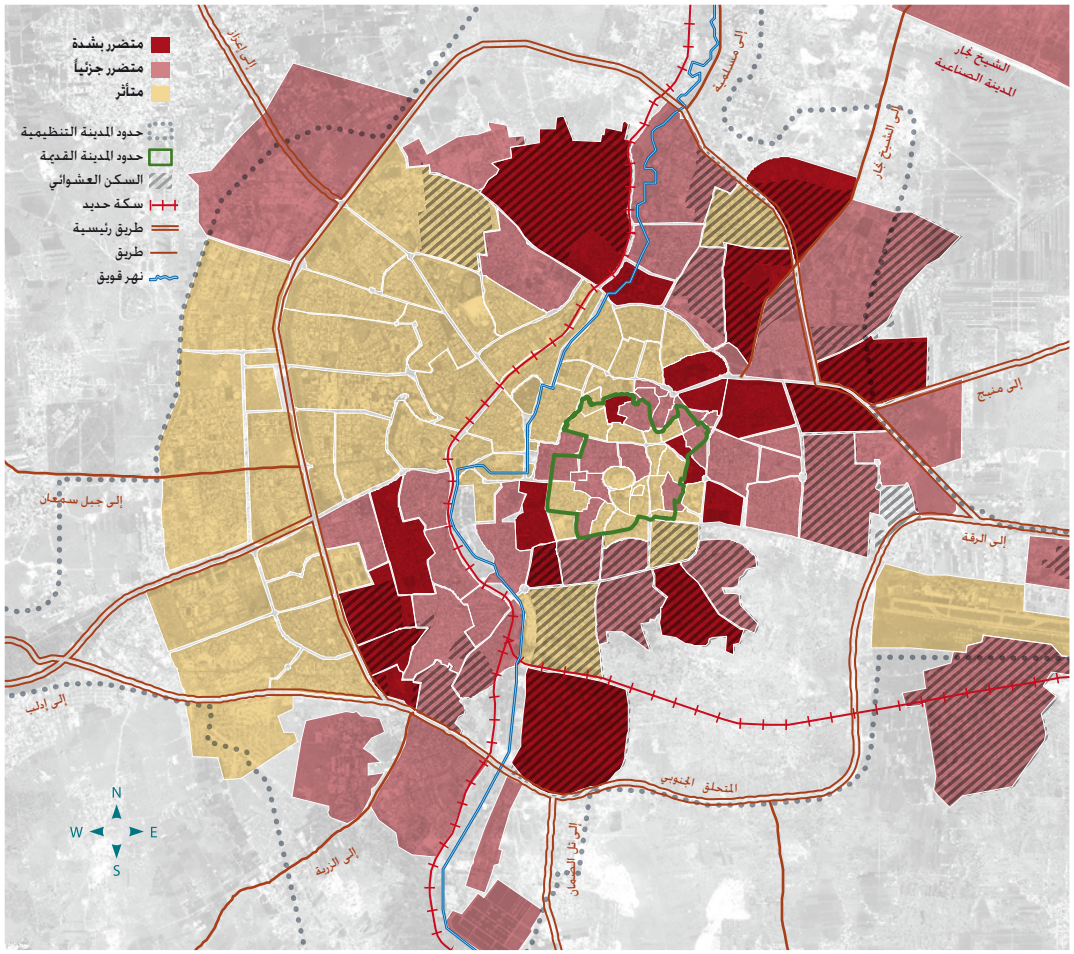

- 78% من المناطق المتضررة كانت سكنية الطابع
- 67% من المناطق المتضررة بشدة تتركز في مناطق السكن العشوائي (المخطط)

تركز الضرر الشديد بحسب استعمالات الأراضي

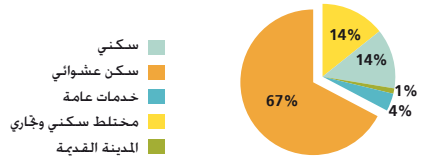

منى القطاع الصناعي بدوره بخسائر كبيرة نتيجة التضرر المباشر للمنشآت، الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية على كفاءة المدينة في توليد الدخل وفرص العمل. حيث أن 71% من المناطق الصناعية قد تضررت بصورة جزئية. وهذا لا يشمل الضرر الذي لحق بمدينة الشيخ نجار الصناعية التي تقع خارج نطاق مخطط المدينة التنظيمي.

استعمالات الأراضي بحسب مستوى الضرر

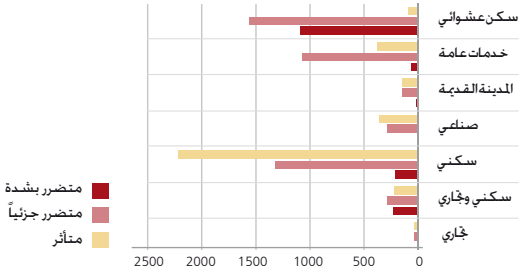

السكان المتأثرون بأضرار المباني السكنية

- 2.25 مليون من سكان حلب تأثر بشدة نتيجة الأضرار في المباني السكنية والمختلطة، بينما لم يتبق سوى 0.96 مليون من سكان المدينة دون تأثر مباشر بأضرار المباني.
- تتجاوز هذه النسبة السكانية نسبة المساحة المتضررة (انظر المخطط السابق)، ويعزى ذلك إلى الكثافة السكانية الكبيرة في مناطق الضرر المركز. (المخطط)

السكان المتضررون وفقاً لمستويات الضرر في البنية السكنية (سكان 2013)

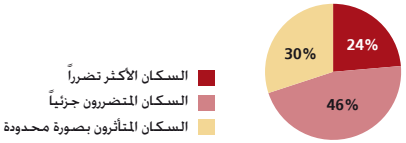

- يقدر بأن 1.2 مليون شخص قد أجبروا على ترك منازلهم نتيجة الأضرار المباشرة لمساكنهم. ويتركز معظم هؤلاء السكان في مناطق السكن العشوائي والمدينة القديمة والأحياء التقليدية مرتفعة الكثافة التي تحيط بالمدينة القديمة.
- اختار بعض السكان البقاء في منازلهم المتضررة جزئياً، وهو ما يجعلهم الفئة السكانية الأكثر ضعفاً من حيث واقع الإيواء، خاصةً من كبار السن المتعلقين عاطفياً بمنازلهم، أو من ذوي الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون تكبّد "أعباء" النزوح.

يمكن التوثق من النتائج السابقة وتقدير عدد السكان المتضررين بتأثير من واقع الأضرار التي لحقت بالأحياء من خلال المقارنة مع الكثافة السكانية التي كانت سائدة في هذه الأحياء قبل الأزمة. توضح الخارطة التالية مناطق التركز السكاني وتوزع الكثافة السكانية عبر أحياء المدينة، حيث نلاحظ أن مناطق تركز الضرر هي في الغالب مناطق التركز السكاني نفسها. (الخارطة)

توزع الكثافات السكانية على أحياء المدينة

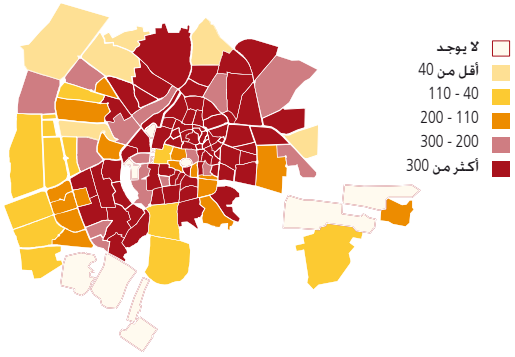

أحد أحياء حلب القديمة 2013

التغيرات السكانية وحركة النزوح

• يقدر عدد الذين نزحوا من سكان مدينة حلب بحوالي 1.72 مليون نسمة، أي ما يشكل 56% من سكان المدينة. غالبية النازحين غادروا بالفعل مدينة حلب (900.000 تقريباً)، بينما نزح الباقون بين أحياء المدينة نفسها (800.000). (المخطط)

النسب السكانية بحسب واقع النزوح (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)

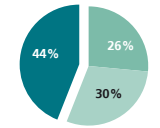

• يشكل النازحون اليوم ما يقارب 38% من سكان المدينة، وهم بالتالي الفئة السكانية الأكثر ضعفاً مقارنةً بالمقيمين في منازلهم من غير النازحين. إلا أن التقديرات تشير إلى أن ما لا يقل عن 57% من سكان المدينة هم بحاجة للمساعدات، مما يفوق نسبة النازحين ليطال المقيمين من غير النازحين أيضاً. (المخطط)

توزع السكان المقيمين حالياً في حلب بحسب استقرارهم السكني

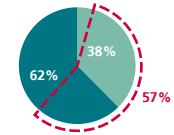

• تشير التقديرات إلى أن معدل النزوح إلى خارج المدينة قد شهد انخفاضاً منذ النصف الثاني من العام 2013 (OCHA). التقديرات على مستوى المحافظة، تشرين الأول 2013)، بالرغم من اشتداد الاشتباكات في المدينة ومحيطها. قد يعزى ذلك إلى الحالة الأمنية السائدة في مختلف أرجاء البلاد، وإلى بلوغ القدرة الاستيعابية للمناطق الآمنة ذروتها، وإلى أنماط التعايش التي طورتها المجتمعات المحلية مع مفاعيل الأزمة في آنٍ معاً.

التغيرات السكانية التقديرية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013

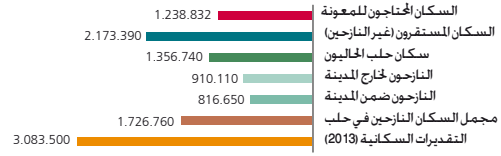

الجاذبية السكانية لأحياء حلب

شهد 16 حياً من أحياء المدينة حركة نزوح أدت إلى التفريغ الكامل للسكان تقريباً، بينما تم تفريغ 32 حياً من السكان بصورة جزئية نتيجةً لتوقف البنية التحتية، والأضرار التي لحقت بالمنازل أو نتيجةً للأوضاع الأمنية المتردية.

يشهد 56 حياً من أحياء المدينة استقراراً سكانياً. وفي الواقع تستقطب هذه الأحياء النازحين من مناطق المدينة الشرقية والجنوبية كونها الأحياء الأكثر أمناً وتوفيراً للخدمات. (المخطط)

تصنيف الأحياء بحسب الجاذبية السكانية

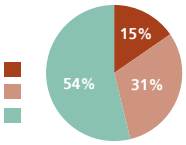

استعمالات الأراضي في مدينة حلب وتوزع أحياء المدينة

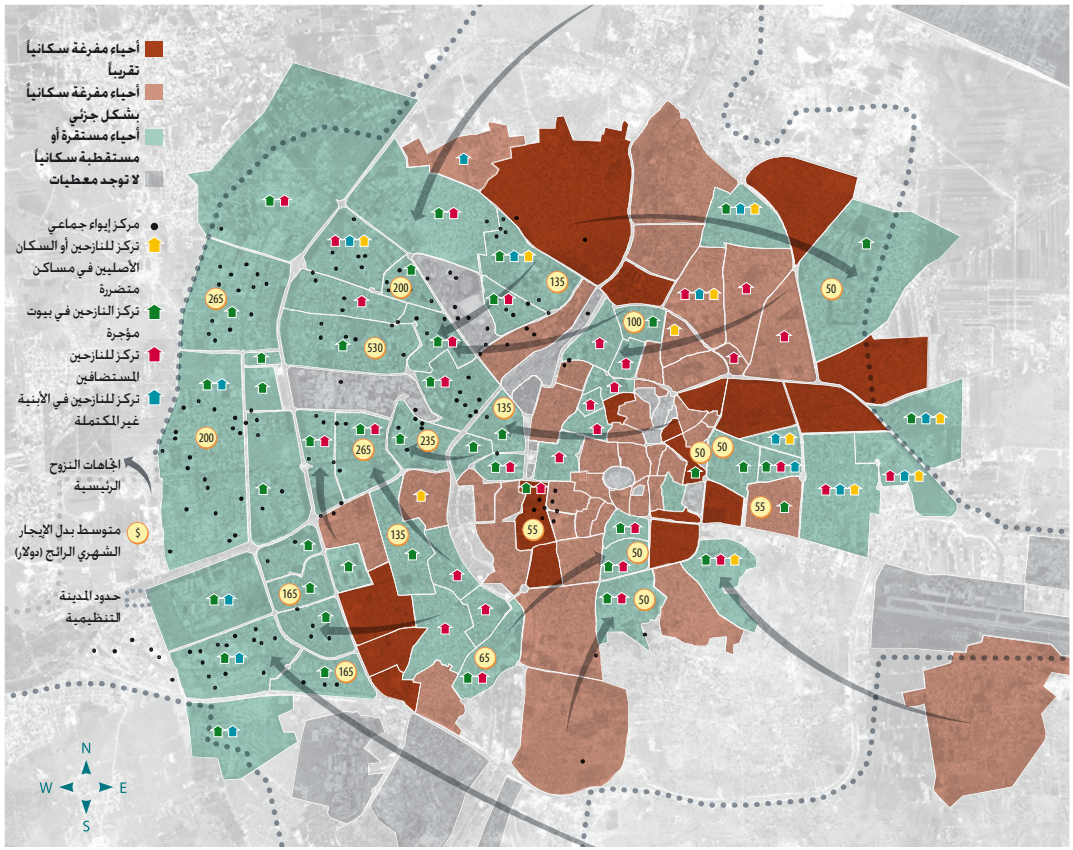

اعتبارات الإيواء وأنماطه السائدة

مع أن غالبية النازحين يعيشون ضمن فراغات مبنية، إلا أن التقديرات تشير إلى أن 12% من النازحين يعيشون حالياً ضمن منازل متضررة جزئياً. لا تتضمن هذه النسبة سوى النازحين ضمن المدينة، إذ أن الكثير من السكان الذين تضررت منازلهم قد فضلوا البقاء فيها، بعد إجراء ترتيبات أولية تمكنهم من المكوث في منزلهم المتضرر.

تمثل الاستضافة مزوداً أساسياً للمأوى في حلب (35% من النازحين تتم استضافتهم). إلا أن الاستضافة قد تختلف ما بين:

1. العائلات التي تستضيف النازحين من الأقارب والأصدقاء والجيران، وهو النمط السائد في المناطق الواقعة شرقي المدينة وجنوبها. يميل هذا النمط من الإيواء إلى أن يكون انتقالياً، خاصةً في حال عدم وجود قرابة بين العائلات من الدرجة الأولى.
2. الاستضافة إلى الشقق والمكاتب والعيادات والمحال التجارية التي تم هجرها من قبل شاغريها من ذوي الدخل المرتفع بصورة طوعية في المناطق الغربية من المدينة، ووافقوا على استضافة أسر نازحة دون تقاضي أي بدلٍ للإيجار في مسعىً منهم لحماية أملاكهم من النهب والسرقة.

من جهةٍ ثانية، "يحتل" ما يقدر بحوالي 11% من النازحين منازل شاغرة في كافة أرجاء المدينة، عادةً ما يجري اتصال لاحق بين المالك والشاغلين للتوصل إلى صيغة تفاهم، وعادةً ما يكون هذا الاتصال مرعياً من قبل ممثلين عن المجتمع المحلي أو فعاليات دينية، أو من خلال منظمات خيرية غير حكومية ناشطة في المنطقة.

يلجأ ما يناهز 8% من النازحين إلى السكن في الأبنية غير المكتملة، سواءً عبر ولوج هذه الأبنية دون إذنٍ من مالكيها، أو وفق ما بدأنا نلحظ بصورة متزايدة عبر دفع بدلات إيجار بموجب اتفاقٍ شفهي يتم إبرامه مع المالكين. لكن هذه الفئة من النازحين هي بالطبع الأكثر احتياجاً للمعونة، خاصةً من أجل تحضير المسكن بالأساسيات الصحية وإغلاق الفتحات وفصل الفراغات وتوفير مستوعبات المياه اللازمة للشرب والنظافة الشخصية.

يقدر بأن 37% من النازحين يتدبرون توفير أجرة لمكان إيوائهم، وذلك في كلا المناطق الغربية والشرقية على السواء. إلا أن كثيراً من المساكن المؤجرة يتم تقاسمها بين أكثر من عائلة. ومن الشائع اليوم أن نجد 3 إلى 4 أسر تقطن الفراغ السكني الواحد.

ازدادت بدلات الإيجار في المناطق الغربية الآمنة بصورةٍ كبيرة لأسبابٍ كثيرة، بعضها موضوعية مرتبطة بالأمان أو بالتضخم الكبير الذي تعاني منه العملة الوطنية أو ازدياد الطلب في السوق، أو لأسباب ذاتية تتعلق بجشع المالكين في حالات أخرى، المر الذي يؤدي للكثير من حالات الإخلاء (الخارطة). يمكن أن نلاحظ هنا أوضاعاً معاكسة في المناطق الشرقية والجنوبية من المدينة حيث يمكن للأوضاع الأمنية أن تهدد استقرار الأسر المستأجرة، إلا أن بدلات الإيجار في متناول الأسر. وفي الواقع فقد انخفضت البدلات في هذه المناطق بمعدل 25% إلى 30% عن البدلات الرائجة قبل الأزمة.

تستقبل مراكز الإيواء الجماعي 7% من النازحين ضمن المدينة (55.000 شخص تقريباً)، يشغلون حالياً حوالي 86 مرفقاً عاماً تشكل المدارس غالبيتها الطاغية. وتقع جميع هذه المراكز في المنقطة الغربية الآمنة من المدينة. ومن بين المقيمين في هذه المراكز حوالي 1000 أسرة تقيم في السكن الجامعي الخاص بجامعة حلب. مؤخراً عملت محافظة حلب على إجلاء النازحين من 50 مدرسة خصصت سابقاً للإيواء، في مسعىً لإعادتها إلى وظيفتها التعليمية. وقامت بوضع السكان في مشروع أعد بسرعة سمي مشروع 1070. يقوم المشروع المذكور على إعداد شقق سكنية غير مكتملة وتجهيزها بالأساسيات، بمساهمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة العالمية وغيرها من الجهات العامة الوطنية.

يتمتع النازحون في مراكز الإيواء بظروف محسنة نسبياً، حيث تم التركيز كثيراً على تأهيل هذه المراكز خلال العام 2013 من مختلف الجهات الإغاثية. في مناطق المدينة الشرقية، تم إعداد بعض المدارس والأبنية السكنية غير المكتملة كمقرات للإيواء الجماعي عبر جهود محلية، حيث تحظى الفئات الضعيفة بأولوية الإيواء ضمنها (أسر الأرامل والنازحين حديثاً بصورة خاصة).

التوزع التقديري للنازحين بحسب نمط اللجوء

اللاعبون الأساسيون في مجال الإغاثة

• بالرغم من عدم وجود مركز ثابت لبرامج الأمم المتحدة في المدينة حتى الآن، إلا أن العديد من البرامج التابعة للأمم المتحدة تنشط في المدينة عبر ممثلين لها، حيث يتواجد كل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة الهجرة العالمية (IOM) في المدينة لدعم احتياجات النازحين في مجالات الإيواء المختلفة، بالإضافة إلى أن المفوضية السامية لشؤون النازحين عملت على تجهيز خمسة مشافي وعيادات طبية واسعة في مناطق مختلفة من المدينة. كما يوزع برنامج الغذاء العالمي (WFP) عبر جمعيات خيرية غير حكومية المعونات الغذائية، ويعمل برنامج الأمم المتحدة لرعاية الطفولة على رعاية حملات التلقيح والصحة وعدد آخر من الاحتياجات الحيوية. كما عمل برنامج الموئل (UNHABITAT) على تأسيس تواجد ثابت له في المدينة، ويقوم بتنسيق عمليات التقييم السريعة للواقع الراهن في مجالات السكن والإيواء والنفايات الصلبة ودعم المبادرات المحلية.

• على المستوى الميداني يمثل كل من منظمة الهلال الأحمر العربي السوري (SARC) وجمعية أهل الخير الخيرية أكبر المساهمين في عمليات الإغاثة على الأرض، إذ يغطيان معاً 76 حياً ضمن المدينة وحدها، مع تركيز أساسي على مساعدات الصحة والغذاء والأساسيات غير الغذائية الأخرى.

• من جهةٍ أخرى، تعتبر كل من جمعية تآلف الخيرية وجمعية أهل الخير الخيرية الجهات الإغاثية الوحيدة التي تنفذ عملياتها في المناطق الخطرة حيث تحصل المواجهات المسلحة.

نشاط الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الإنساني في أحياء حلب

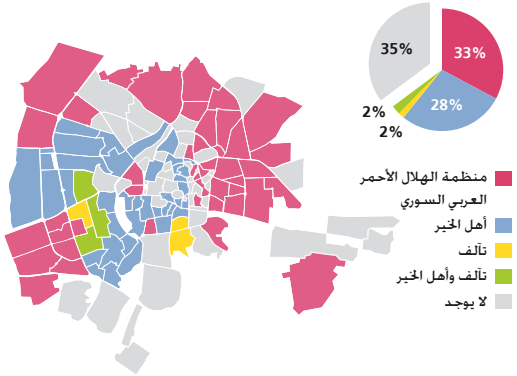

الأضرار في المباني السكنية ضمن المدينة

يقدر هذا التقييم أن ما يزيد عن 302.000 وحدة سكنية قد خرجت عن الخدمة (نهاية العام 2013)، أي ما يشكل 52% من مجمل مساكن المدينة في العام 2011. وقد ساهم ذلك بشكل أساسي في دفع السكان للنزوح، حيث أن 70% من النازحين قد خسروا الأساس الفيزيائي لمساكنهم (بمستوى ضرر كلي أو جزئي).

تتركز الأضرار في الأحياء الشرقية والجنوبية من المدينة، وهو بمعظمها مناطق مرتفعة الكثافة السكانية وتختلط فيها الوظائف السكنية بالصناعية والتجارية. كما أن كافة مناطق السكن العشوائي في المدينة قد تعرضت لأضرار كبيرة (متضرر بشدة أو جزئياً)، مما يعني أن الفئات السكانية الأكثر فقراً وضعفاً في مقاومة الظروف القاهرة كان لها النصيب الأكبر من تلقي الأضرار.

يشمل الضرر أيضاً قلب المدينة المكون من أحياء المدينة القديمة والأحياء التقليدية المحيطة بها، وهي بدورها أحياء مرتفعة الكثافة السكانية وذات فعالية كبيرة على المستوى الاقتصادي قبل الأزمة.
أما مناطق غربي المدينة، فلم تتأثر بشكل ملموس من حيث مستوى الضرر، ومن حيث مساحة الضرر. يستخلص هذا التقييم أن: (الخارطة)، (المخطط)

تصنيف أحياء المدينة بحسب مستوى الضرر

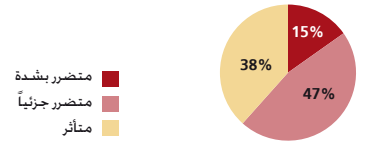

- 21 حياً من أحياء المدينة قد تضرر بشدة (أي أن معظم المباني فيه مدمرة أو باتت خطرة إنشائياً)
- 58 حياً قد تضرر بصورة جزئية (أضرار شديدة في نطاقات أو كتل عمرانية محدودة، بينما باقي المباني تبقى مأهولةً أو تم إصلاحها)
- 48 حياً تأثر بصورة محدودة من حيث الضرر (أي أضرار محدودة للغاية أو دون أضرار مسجلة)

تشير التقارير مؤخراً (نهاية كانون الأول/ يناير بداية شباط/ فبراير) إلى تغير في واقع الأضرار في عدد من أحياء المدينة. إلا أن تتبع الأوضاع في المدينة التي رصدها هذا التقييم يتوقف عند نهاية العام 2013. سيتم تحديث البيانات الخاصة بمناطق الضرر وحركة النزوح دورياً من خلال لقطة شهرية ينشرها برنامج "الموئل".

تركز الأضرار بحسب الوظائف العمرانية (استعمالات الأراضي)

لدى تفحّص نسب الأضرار مقارنةً بالوظائف العمرانية للمدينة، توصل هذا التقييم إلى أن الوظائف السكنية في المدينة كان لها النصيب الأكبر من الضرر، حيث: (المخطط)

النسبة المئوية لمستوى الضرر بحسب استعمالات الاراضي، كانون الأول/ ديسمبر 2013

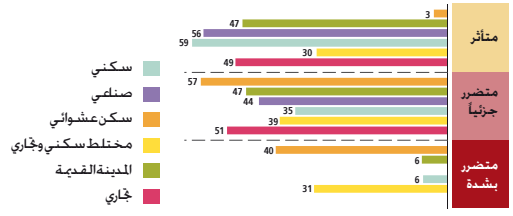

توزع مستويات الأضرار على أحياء مدينة حلب (كانون الأول/ ديسمبر 2013)

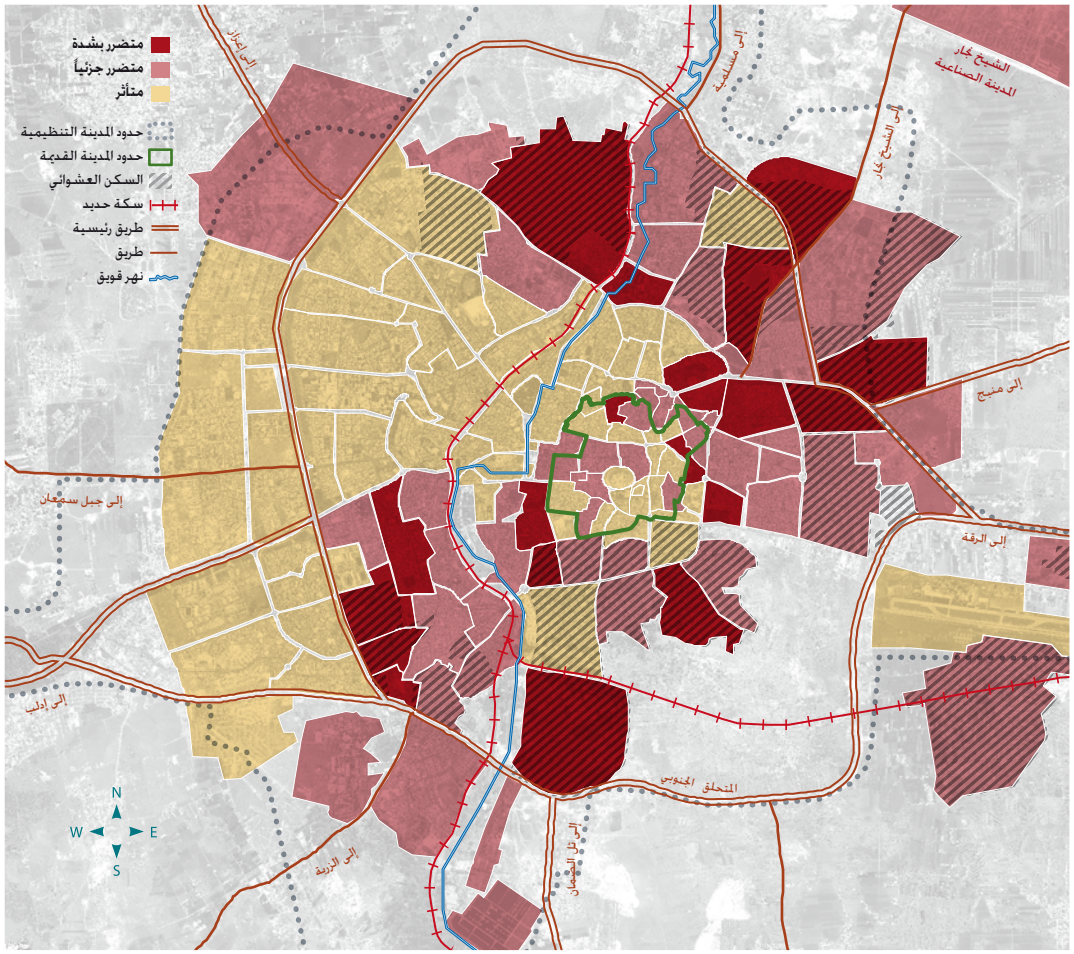

- 78% من المناطق المتضررة كانت سكنية الطابع
- 67% من المناطق المتضررة بشدة تتركز في مناطق السكن العشوائي (المخطط)

تركز الضرر الشديد بحسب استعمالات الأراضي

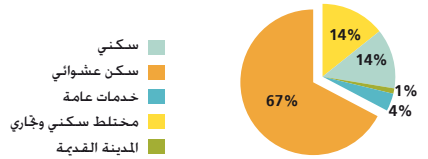

منى القطاع الصناعي بدوره بخسائر كبيرة نتيجة التضرر المباشر للمنشآت، الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية على كفاءة المدينة في توليد الدخل وفرص العمل. حيث أن 71% من المناطق الصناعية قد تضررت بصورة جزئية. وهذا لا يشمل الضرر الذي لحق بمدينة الشيخ نجار الصناعية التي تقع خارج نطاق مخطط المدينة التنظيمي.

استعمالات الأراضي بحسب مستوى الضرر

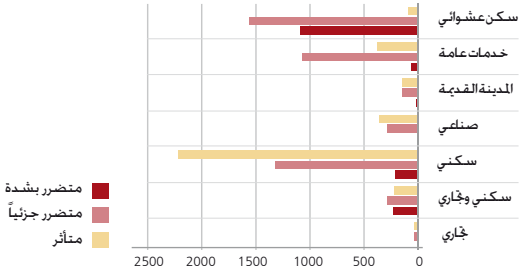

السكان المتأثرون بأضرار المباني السكنية

- 2.25 مليون من سكان حلب تأثر بشدة نتيجة الأضرار في المباني السكنية والمختلطة، بينما لم يتبق سوى 0.96 مليون من سكان المدينة دون تأثر مباشر بأضرار المباني.
- تتجاوز هذه النسبة السكانية نسبة المساحة المتضررة (انظر المخطط السابق)، ويعزى ذلك إلى الكثافة السكانية الكبيرة في مناطق الضرر المركز. (المخطط)

السكان المتضررون وفقاً لمستويات الضرر في البنية السكنية (سكان 2013)

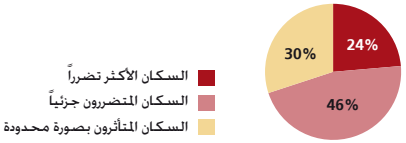

- يقدر بأن 1.2 مليون شخص قد أجبروا على ترك منازلهم نتيجة الأضرار المباشرة لمساكنهم. ويتركز معظم هؤلاء السكان في مناطق السكن العشوائي والمدينة القديمة والأحياء التقليدية مرتفعة الكثافة التي تحيط بالمدينة القديمة.
- اختار بعض السكان البقاء في منازلهم المتضررة جزئياً، وهو ما يجعلهم الفئة السكانية الأكثر ضعفاً من حيث واقع الإيواء، خاصةً من كبار السن المتعلقين عاطفياً بمنازلهم، أو من ذوي الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون تكبّد "أعباء" النزوح.

يمكن التوثق من النتائج السابقة وتقدير عدد السكان المتضررين بتأثير من واقع الأضرار التي لحقت بالأحياء من خلال المقارنة مع الكثافة السكانية التي كانت سائدة في هذه الأحياء قبل الأزمة. توضح الخارطة التالية مناطق التركز السكاني وتوزع الكثافة السكانية عبر أحياء المدينة، حيث نلاحظ أن مناطق تركز الضرر هي في الغالب مناطق التركز السكاني نفسها. (الخارطة)

توزع الكثافات السكانية على أحياء المدينة

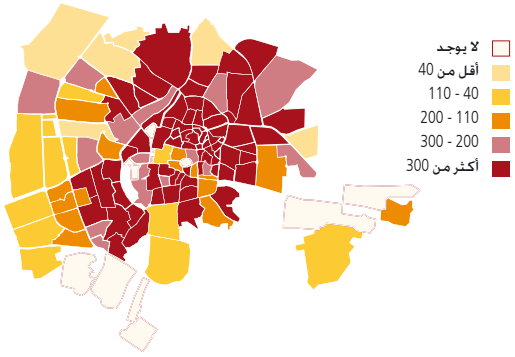

أحد أحياء حلب القديمة 2013